دراسة تحليلية لمساهمة هيئات الدعم المالي الحكومي في ترقية المشاريع المقاولاتية: و اقع التجربة الجز ائرية

Analytical Study of the contribution of governmental financial support structures in the promotion of entrepreneurial projects: reality of the Algerian experience

د. كمال زموري [1] * د. ربيع قرين [2]

1- المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة (الجز ائر)، k.zemouri@centre-univ-mila.dz

2- المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة (الجز ائر) r.grine@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام:2020/08/26 تاريخ القبول:2021/09/07

الملخص:

هدفت الدراسة إلى وصف وتحليل دور هيئات الدعم المالي الحكومي في ترقية المشاريع المقاولاتية بالجزائر، وذلك من خلال معرفة مدى مساهمة تلك الهيئات الحكومية في تمويل المشاريع المقاولاتية وتطويرها، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعلومات المتعلقة بدور تلك الهيئات بالإعتماد على إحصائيات صادرة عن الهيئات الوطنية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن آلية الدعم المالي المنتهجة لم تحقق نقلة نوعية في مجال التكنولوجيات الحديثة كونها لا تميز بين جودة المشاريع المقاولاتية. وقد أوصت الدراسة بضرورة ترقية وتأهيل كل الهيئات والإدارات ذات العلاقة بالمشاريع المقاولاتية من أجل تبسيط كافة الإجراءات المالية والإدارية لتطوير فكرة الإستثمار الخاص، وكذا العمل على زيادة عدد وحجم المبالغ المالية المخصصة لدعم تلك المشاريع، بالإضافة إلى حرص الأجهزة الحكومية الداعمة على التمييز بين نوعية المشاريع المقاولاتية وتوجيهها نحو المشاريع التي تساهم في خلق ونقل التكنولوجيا الحديثة.

الكلمات المفتاحية: هيئات الدعم المالي الحكومي، التمويل، المشاريع المقاولاتية، الجزائر.

Abstract:

This study aimed to describe and analyze the role of governmental financial support structures for the promotion of entrepreneurial projects in Algeria, through knowing the extent of the contribution of those governmental structures in the financing and development of entrepreneurial projects, In order to achieve the study goal, The researchers relied on the

* المؤلف المرسل: د. كمال زموري

descriptive analytical method in collecting information related to the role of these structures, based on statistics issued by national structures.

The main results of the study are that the financial support mechanism adopted didn't achieve a qualitative move in the field of modern technologies as it doesn't distinguish between the quality of entrepreneurial projects.

The main recommendations of the study are the need to promotion and upgrade all structures and departments related to entrepreneurial projects in order to simplify all financial and administrative procedures to develop the idea of private investment, as well as working to increase the number and size of funds allocated to support those projects, in addition to the keenness of government agencies supporting the distinction between the quality of entrepreneurial projects and directed towards projects that contribute to the creation and transfer of modern technology.

Keywords: government financial support structures; Financing; Entrepreneurial projects; Algeria.

مقدمة:

عمدت الجزائر في ظل المعطيات الجديدة لاقتصاد السوق إلى إعادة الإعتبار إلى القطاع الخاص حتى يلعب الدور المنوط به وأن يساهم في تحقيق التنمية، ونتيجة لهذا التوجه ظهرت ونمت المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واعتبرت ركيزة حقيقية يعتمد عليها في تحقيق أهداف التنمية خاصة في ظل توجه الجزائر نحو تنويع الإقتصاد.

ومن المعلوم أن التمويل يعتبر الدم الذي يسري في شرايين كل المشاريع الإقتصادية بدون استثناء سواء كانت كبيرة أم صغيرة، ويعينها على تحدي الصعوبات وتشجيع الإبداع وزيادة النمو، وعلى اعتبار أن المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني في مجال التمويل من العديد من المشاكل منها ما يعود إلى قلة مصادر التمويل المتاحة، ومنها ما ينبع من عدم مقدرتها على اللجوء إلى مصادر تمويلية معينة نتيجة

لشروطها وتكاليفها المرتفعة، وهذا ما يبرر قيام الجزائر باستحداث العديد من الهيئات ومؤسسات الدعم المالي، والتي هدفت جميعها إلى ترقية وتطوير هذه المشاريع.

ونتيجة لمختلف البرامج الحكومية والتسهيلات حول إجراءات التمويل لصالح المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة كتقديم أنواع قروض جديدة للمستثمرين، التحفيزات الجبائية، تخفيض معدلات الفائدة وتسهيل الإجراءات الإدارية للتمويل... فقد أسفرت مختلف تلك الجهود المبذولة عن ارتفاع ملحوظ في عدد تلك المشاريع خلال فترة قصيرة من الزمن، إلا أن هذا الإرتفاع قدر بالضعيف مقارنة مع الأهداف المسطرة والنتائج المتوقعة منها، وذلك راجع إلى العديد من المشاكل التي مازالت تعوق تمويل تلك المشاريع سواء كانت صادرة من داخل هيئات الدعم المالي أو من محيطها الخارجي، بالإضافة أن آلية الدعم المالي المنتهجة لم تحقق نقلة نوعية في مجال التكنولوجيات الحديثة كونها لا تميز بين جودة المشاريع المقاولاتية.

1.إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية:

ضمن هذا المنظور، تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

ما مدى مساهمة هيئات الدعم المالي الحكومي في تمويل وترقية المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماذا نعني بالمقاولة؟ وما هي أبرز العوامل التي تدفع الأفراد نحو إنشائها؟
2. ما هي أهم عقبات تمويل المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
3. فيما تتمثل أهم هيئات الدعم المالي الحكومي في الجزائر؟
4. هل حققت سياسة الدعم المالي الحكومي لوحدها النتائج المرجوة منها دون سياسات داعمة أخرى خصوصا في ظل توجه الجزائر نحو تنويع الإقتصاد؟

2.**الفرضية الأساسية للدراسة**:

استنادا إلى اشكالية الدراسة قام الباحثان بافتراض ما يلي: ساهمت هيئات الدعم المالي الحكومي في تمويل وترقية المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة، حيث أسفرت مختلف تلك الجهود المبذولة في تحقيق جميع الأهداف المسطرة منها، خاصة تحقيق نقلة نوعية في مجال التكنولوجيات الحديثة.

3.**أهمية الدراسة**:

تأتي أهمية الدراسة على اعتبار أن مشكلة التمويل من أبرز ما يعيق تطور المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة خصوصا في مرحلة الإنطلاق والتوسع، حيث أن الإقتصاد الوطني يفتقر إلى سوق مالي متطور، كما أن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ترى في غالب الأحيان أن خدمة وتمويل تلك المشاريع محفوفة بالكثير من المخاطر، وبالتالي فإنها تعاني إلى حد كبير من نقص في الحصول على خدمات مالية أساسية كافية لنشاطها، وعليه وفي محاولة للنهوض بالمشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة، قامت الجزائر بوضع جملة من الإجراءات تمثلت أساسا في استحداث العديد من هيئات الدعم المالي التي هدفت جميعها إلى دعم ومرافقة تلك المشاريع.

4.**أهداف الدراسة**:

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ محاولة تعميق الفهم بموضوع المقاولة وإلقاء الضوء حول مفاهيمها وتوجهاتها الحقيقية، ومعرفة أهم العوامل التي تدفع الأفراد نحو إنشاء المقاولة؛
- ✓ الكشف عن أهم المشكلات التمويلية التي تعرقل تطور المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ✓ تسليط الضوء على أهم هيئات الدعم المالي الحكومي وإسهاماتها في مجال تمويل ومرافقة المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة؛

✓ تحديد بعض الإجراءات المقترحة لتفعيل سبل الدعم المالي التي وفرتها السلطات العمومية لدعم ومرافقة المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة.

5.منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على اشكالية الدراسة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة موضوع البحث، فالمنهج الوصفي استخدم لوصف متغيرات الدراسة كمفهوم المقاولة وتوجهاتها، هيئات الدعم المالي الحكومي، وكذا تحديد بعض العوامل التي تدفع الأفراد نحو إنشاء المقاولة، وأهم العقبات التمويلية التي تواجه المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي من خلال دراسة تحليلية وتقييمية لدور بعض هيئات الدعم المالي الحكومي في ترقية المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة بالإعتماد على إحصائيات صادرة عن بعض الهيئات الوطنية.

أولا: الإطار النظري للدراسة

1- المشاريع المقاولاتية: المفهوم ودو افع الإنشاء

نظرا لأهمية المقاولة أصبحت الكثير من الدول تهتم بتطوير المقاولين ومشاريعهم، ويمكن تفسير هذا الإهتمام المتزايد نظرا لما يوفره هؤلاء المقاولون من مناصب شغل، زيادة قدرات الإبتكار ورفع معدلات التنمية بشكل عام.

1-1- مفهوم المقاولة

مع عولمة الأسواق ونمط العلاقات الإقتصادية السائد في أغلب دول العالم القائم على التوجه نحو اقتصاد السوق، ظهرت أهمية المقاولة كدعامة أساسية للمبادرات الفردية، وتعرف المقاولة لغة على أنها كلمة مرادفة لمعنى كلمتي (جربال، 2017، ص 134):

✓ المجادلة: يقال قاوله في الآمر، أي جادله؛

✓ المفاوضة: حيث ورد في لسان العرب لابن منظور :وقاولته في أمره وتقاولنا، أي تفاوضنا.

أما اصطلاحا فهناك مجموعة من المقاربات التي تعرف المقاولة منها (سلامي، 2012، ص ص 2-3): المقاربة الوصفية التي سعت لفهم دور المقاول في الإقتصاد والمجتمع مستعملة العلوم الإقتصادية في تحليلاتها، المقاربة السلوكية التي سعت لتفسير نشاطات وسلوكات المقاولين وفق ظروفهم الخاصة، وأخيرا المقاربة المرحلية التي حللت ضمن منظور زمني وموقفي المتغيرات الشخصية والمحيطية التي تشجع أو تمنع وتعيق الروح المقاولاتية. وعليه تعرف المقاربة المرحلية المقاولة على أنها مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي، ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار الدخول لمجال المقاولة، وهذا الأخير تسبقه مرحلة تسمى بالتوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة.

عموما تعد المقاولة من الناحية الإقتصادية كيان اقتصادي ونظام تقني يستند على عناصر بشرية ومالية ومادية غايتها إنتاج منافع وخدمات، وذلك بغية تلبية حاجيات المستهلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح (قعيد وحنيش، 2016، ص 122).

أما (Schumpeter) فقد أعطى تعريفا للمقاولة بالحديث عن خلق القيمة كمبدأ أساسي للمقاولة، حيث يتحدث عن درجة الإبتكار، أو القيمة المخلوقة عن طريق المشروع وبدفع من الفرد، الذي يدخل في حركية التغيير على المستوى الشخصي، ونقول عن الوضع بأنه مقاولاتي ما دام هناك حركية في التغيير المتلازمة بين الفرد ووسائل خلق القيمة (Le Bas, 1995, PP 10-14).

من هنا يمكن استخلاص تعريف مشترك وعملي للمقاولة وذلك كما يلي: المقاولة هي حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد، وذلك عن طريق إنشاء مشاريع جديدة من أجل خلق القيمة.

1-2- العوامل التي تدفع الأفراد نحو المشروع المقاولاتي

يمكن تلخيص أهم العوامل التي تدفع الأفراد نحو المشروع المقاولاتي في نموذج يعتبر أساس الدراسات في المقاولاتية، وهو نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ (A. SHAPERO et L. SOKOL)، ويشير هذا النموذج إلى ثلاث مجموعات من العوامل هي (قريشي و سلامي، 2010، ص 3):

- ✓ الإنتقالات السلبية: مثل التسريح من العمل، الطلاق، الهجرة، عدم الرضا عن العمل...
- ✓ الإنتقالات الإيجابية: مثل تأثير العائلة، وجود سوق أو مستثمرين محتملين...
- ✓ الأوضاع الوسيطية: مثل الخروج من الجيش، من المدرسة أو من السجن...

تعتبر هذه العوامل أساس إحداث التغيير في مسار حياة الأفراد والمحركة للحدث المقاولاتي، فالانتقالات السلبية مثل الهجرة يمكن أن تحث الفرد على العمل المقاولاتي، وهذا ما تم ملاحظته فعليا في بعض البلدان من خلال قيام بعض المجموعات العرقية بإنشاء مقاولات. أما الإنتقالات الإيجابية والأوضاع الوسيطية فتؤثران على نظام القيم للأفراد وعلى رغباتهم، وما بين المتغيرات المفسرة للنموذج والتي تتمثل في المجموعات الثلاثة من العوامل، والمتغيرة المفسرة التي تتمثل في إنشاء المقاولة، يعرض الكاتبان مجموعتين من المتغيرات الوسيطية هما: إدراك الشخص لرغباته وإمكانية الإنجاز، واللذان يكونان نتاج المحيط الثقافي، الإجتماعي والإقتصادي، وهما يختلفان من فرد لآخر، ويساعدان في تحديد الأفعال الواجب القيام بها.

3-1- المقاول منشأ المشاريع الصغيرة والمتوسطة

إن فكرة المقاول مرتبطة عضويا بالمشروع الخاص الذي يبحث من وراء نشاطه عن الربح، فالمهتمون بالمشروع يربطون نظرية المقاول بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأنها الوسط الملائم لتطوير وبروز مقاولين لهم القدرة على تحقيق الأرباح، وهذا ما أوضحه الإقتصادي "شوماخر" في كتابه "Small is beautiful"، حيث يؤكد على ضرورة إحداث مناصب الشغل من خلال إنشاء مشاريع ذات حجم إنساني (حداد، 2008، ص ص 76-77).

فبالنسبة لإحداث مناصب الشغل من المؤكد أن العمل يبعث على الإطمئنان ويجعل الإنسان له قيمة في المجتمع الذي ينتمي إليه، لذلك يجب تكوين فكر جديد على حسب طبيعة المجتمع، حيث يستخدم فيه طاقاته البشرية بكفاءة عالية بغرض إحداث مناصب عمل للجميع مهما كانت مردودية هذه المشاريع وطبيعتها أو الأجرة المقابلة لذلك العمل.

أما بالنسبة للمشروع ذو الحجم الإنساني فإنه يحدد أبعاده بالحجم والتكنولوجيا المستعملة فيه والموقع، فحسبه فإن المشروع الصغير يمكن الإنسان من إثبات ذاته فيه، أما المشاريع الكبيرة التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة فهي غير إنسانية لأنها تسلب الإنسان طاقاته الإبتكارية، ولذلك نجده يقترح التكنولوجيات الوسيطة كحل للمشاكل الناتجة عن البنية التنظيمية للمشاريع الكبيرة لأنها تلائم المناطق الأقل تصنيعا، وهكذا فإن المشاريع الصغيرة تستخدم التكنولوجيات البسيطة التي يسهل توظيفها وإنشائها في أي منطقة، وبالتالي تمكن الأفراد من إيجاد مناصب شغل في مناطق إقامتهم.

2- أهم المشكلات التمويلية التي تواجه المشاريع المقاولاتية

تواجه المشاريع المقاولاتية في الجزائر صعوبة في الحصول على الموارد المالية نتيجة تصادم إجراءات الدعم المالي وتحفيز الإستثمارات بالواقع الذي يتسم بالتعقيدات التالية (قدي وكساب، 2012، ص ص 13-15):

- ✓ غياب ونقص كبير في التمويل طويل الأجل؛
- ✓ غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض للمشاريع المقاولاتية؛
- ✓ محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الإئتمان بسبب عدم الإستقلالية النسبية، وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة على القروض لتعويض ارتفاع المخاطرة مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض؛
- ✓ مركزية منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة، ومن ثمة فإن معالجة الملفات يستغرق وقت طويل، وتأخر له علاقة بتماطل وتنفيذ ونقل الملفات من وإلى الجزائر العاصمة؛
- ✓ نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المشاريع المقاولاتية كالإعفاءات؛
- ✓ العلاقات السيئة بين المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة والبنوك، حيث يرى مسيرو تلك المشاريع في البنوك أنها لا تجازف وتفضل تمويل الأنشطة الأقل مخاطرة كالأنشطة التجارية وعمليات الإستيراد على حساب الأنشطة الإنتاجية، ومن ناحية أخرى ترى البنوك أن المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة لا تقدم ضمانات كافية، وأن غالبية المشاريع المقدمة من طرفها غير مجدية؛
- ✓ البحث عن الإستقلالية المالية، حيث نجد أن صاحب المشروع المقاولاتي يربط مفهوم الإستقلالية في الموارد المالية باستقلالية اتخاذ القرار، وعادة ما يرى في التبعية

المالية عائقا أمام حرية اتخاذ القرار، ولعل تخوفه في هذا الشأن يعزى إلى وضع أمواله موضع الخطر في كل قرار يرى فيه إشراكا مع أي متعامل أجنبي، كما يمكن أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المشروع ذاته.

إن حل مشكلة تمويل المشاريع المقاولاتية يعتبر بمثابة الخطوة الأساسية لتطوير هذه الأداة الفعالة في دفع عجلة الإقتصاد الوطني ككل.

ثانيا: عرض النتائج ومناقشتها

1- أهم هيئات الدعم المالي الحكومي للمشاريع المقاولاتية

زادت اهتمامات الجزائر في تقديم الدعم المالي للمشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالإعتماد على مجموعة من الهياكل والهيئات أهمها:

1-1- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، أنشأت سنة 2001 (بموجب المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001) في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن، وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الإستثمارية وتعزيز التشاور بين الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الإستثمار والريادية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2001، ص 8).

تهدف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار إلى تسهيل تنفيذ مشاريع الإستثمار التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات، وفي هذا الإطار يبين الجدول التالي مدى مساهمة هذه الوكالة في زيادة المشاريع المقاولاتية خلال الفترة 2002-2018:

جدول رقم 1: حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة 2002-2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون د ج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1568	2.33	343583	2.14	64532	4.69
البناء	11958	17.75	1453214	9.06	254728	18.53
الصناعة	14991	22.25	9412447	58.69	630769	45.88
الصحة	1215	1.80	276861	1.72	30569	2.22
النقل	29270	43.46	1166583	7.27	158912	11.56
السياحة	1565	2.32	1598909	9.97	94565	6.88
الخدمات	6786	10.08	1337980	8.34	132391	9.63
التجارة	2	0.003	10914	0.07	4100	0.30
الإتصالات	5	0.007	436322	2.72	4348	0.32
المجموع	**67360**	**100**	**16036813**	**100**	**1374914**	**100**

المصدر: إعداد الباحثين بناء على:

- بيانات التصريح بالإستثمار 2002-2017 حسب قطاع النشاط (تحديث أوت 2018)، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، على موقع الأنترنت:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018 تاريخ الإطلاع (2020/07/19)

- بيانات التصريح بالإستثمار 2018 حسب نوع النشاط (تحديث فيفري 2019)، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، على موقع الأنترنت:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2018 تاريخ الإطلاع (2020/07/19)

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن مشاريع الإستثمار المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة 2002-2018 بلغت 67360 مشروع بقيمة 16036813 مليون دج، حيث وفرت هذه المشاريع حوالي 1374914 منصب شغل، وتبين هذه الحصيلة الدور الذي تقوم به الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار من خلال ترقية وتطوير المشاريع المقاولاتية ومتابعتها، وتشجيع روح المبادرة لدى المستثمرين من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية عن طريق الشباك الوحيد، خصوصا المتعلقة بالفترة التي تستغرقها عملية دراسة الملفات المقدرة بـ 30 يوما، والتي كانت تستغرق 60 يوما فيما مضى.

ويجدر الذكر أن قطاع النقل يحتل الصدارة من حيث عدد المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حيث بلغ عدد المشاريع 29270 مشروع أي بنسبة 43,46% ويشغل 158912 شخص بنسبة 11,56% من إجمالي مناصب الشغل، ويأتي قطاع الصناعة، البناء والخدمات في المراتب الثلاثة التالية بنسب 22,25%، 17,75% و10,08% من إجمالي عدد المشاريع المصرح بها، ويشغلون 45,88%، 18,53% و9,63% من إجمالي مناصب الشغل المصرح بها على التوالي.

والملاحظ أيضا أن الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تركز على منح الإمتيازات للقطاع الصناعي، حيث مثلت نسبة قيمة مشاريعه 58,69% من إجمالي قيمة المشاريع المستفيدة من الدعم بمبلغ قدر بـ 9412447 مليون دج.

وفي الأخير فإن الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مسؤولة عن ترقية الإستثمار من خلال إجراءات منح القروض، الإعفاء والتخفيض الضريبي.

2-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (**ANSEJ**) هي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال تشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء مشاريع مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، ولها فروع جهوية تبلغ 51 فرع ولائي وتقع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة (L'Agence national de soutien à l'emploi des jeunes, 2020).

يمكن توضيح حصيلة الإستثمارات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 2: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ إنشائها إلى غاية 2019/06/30

عدد المشاريع الممولة	الرجال		النساء		عدد مناصب الشغل	قيمة المشاريع مليون دج
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
381427	341932	89.64	39495	10.36	910297	1225545.652

المصدر: إعداد الباحثين بناء على: Bulletin d'information statistique de la PME (2019), Données du 1 semestre, Ministère de l'industrie et des mines, N° 35, Edition novembre, PP. 24-25.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه ومنذ انطلاق نشاطات الدعم والتوجيه للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من سنة 1996 حتى السداسي الأول 2019، بلغت المشاريع الممولة من طرف الوكالة 381427 مشروع بغلاف مالي قدر بـ 1225545.652 مليون دج، وبمناصب شغل فعلية بلغت 910297 منصب شغل، والملاحظ هيمنة الرجال على المشاريع الممولة من طرف الوكالة بنسبة 89,64%، مقابل استحواذ النساء على النسبة المتبقية (10,36%) من عدد المشاريع الممولة، وهي نسبة عرفت نموا ضئيلا رغم الإجراءات المتخذة لترقية المقاولة النسائية، وتشجيع النساء على إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة.

1-3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (**ANGEM**) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية والبنوك للأشخاص البالغين أكثر من 18 عاما، شريطة أن يكونوا دون دخل أو لديهم دخل غير ثابت وغير منتظم، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت، وتسمح الوكالة بعملية الإقراض من أجل خلق نشاطات لإنتاج السلع والخدمات، وتتميز هذه الوكالة بالإستقلالية المالية والشخصية المعنوية، وهي تقع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويسير الوكالة مجلس توجيه ولجنة مراقبة ويديرها مدير عام (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2004، ص 8).

حققت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية 30 جوان 2020 الحصيلة المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 3: حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية 2020/06/30

عدد المشاريع الممولة	الرجال		النساء		عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع المستفيدة من خدمات غير مالية
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
922911	336225	36.43	586686	63.57	1356389	340869

المصدر: إعداد الباحثين بناء على: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: **إنجازات الوكالة**، على موقع الأنترنت: https://www.angem.dz/ar/home.php (2020/07/26) تاريخ الإطلاع

يبين الجدول أعلاه حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2020، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة 922911 مشروع يتوزع بين منح قروض لشراء المواد الأولية والتمويل الثلاثي بين الوكالة والبنك وحامل المشروع، وقد رافقت الوكالة 586686 مستفيدة من القرض المصغر (نساء ماكثات بالبيت) بنسبة 63,57**%** من إجمالي المشاريع الممولة، وهي حصيلة إيجابية تبرز دور الوكالة في دعم أنشطة النساء في مجال الحرف اليدوية والأنشطة الزراعية والخدمات وخريجات معاهد التكوين والتعليم المهنيين، أما فيما يخص مناصب الشغل المستحدثة، فقد ساهمت الوكالة في خلق 1356389 منصب شغل من خلال صيغة المساعدة والمرافقة التي تقوم أساسا على الإعتماد على النفس وغرس روح المقاولاتية والمبادرة الفردية، كما بلغ العدد الإجمالي للمقاولين المستفيدين من الخدمات غير المالية 340869 مستفيد في التكوين في مجال إنشاء وتسيير المشاريع الصغيرة وطرق العرض والبيع وغيرها.

1-4- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **(CNAC)** بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع الأنشطة المحدثة للثروة المخصصة للشباب العاطل عن العمل البالغ من العمر

50-30 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية، وقد أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 جويلية 1994، ويتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ويوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1994، ص ص 5-6).

حقق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منذ إنشائه الحصيلة التالية:

جدول رقم 4: حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منذ إنشائه إلى غاية 2019/06/30

عدد المشاريع الممولة	الرجال		النساء		عدد مناصب الشغل	مبلغ التمويل مليون دج
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
147500	132455	89.80	15045	10.20	310398	491238,78

المصدر: إعداد الباحثين بناء على: Bulletin d'information statistique de la PME (2019), Données du 1 semestre, op.cit, P. 26

أنيط للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمأمورية تسيير جهاز دعم إحداث الأنشطة للعاطلين عن العمل وتطوير ثقافة المقاولة، وعلى هذا الأساس باشر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتمويل 147500 مشروع بمبلغ قدر بـ 491238.78 مليون دج، مستحدثا بذلك 310398 منصب شغل، وقد بلغ عدد المشاريع التي أنجزها الرجال 132455 مشروع بنسبة 89,80% من إجمالي المشاريع، وهي نسبة تفوق بكثير نسبة المشاريع التي أنجزتها النساء (10,20%).

هذه الأرقام تبين أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ومنذ إنشائه عمل على تخفيف الأثار الإجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الإقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي.

1-5- صناديق ضمان قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة

بسبب قلة الضمانات التي يمكن أن توفرها المشاريع المقاولاتية للبنوك، قامت السلطات العمومية بإنشاء صناديق الضمان، ومن أهمها نذكر:

1-5-1- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، وهو مؤسسة عمومية تهدف إلى تسهيل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي أثناء انطلاق مشاريع، خلق أو توسيع النشاط من خلال توفير ضمانات للبنوك من أجل استكمال الترتيبات المالية المتعلقة بالمشاريع (صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2020).

يتولى صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم الضمانات للمشاريع المؤهلة من طرف برنامج "ميدا" والمشاريع غير المؤهلة، وفيما يلي حصيلة هذا الصندوق منذ 2004 إلى غاية 30 جوان 2019:

جدول رقم 5: حصيلة صندوق (FGAR) منذ إنشائه إلى غاية 2019/06/30

عدد الضمانات الممنوحة	التكلفة الإجمالية للمشاريع	قيمة القروض المضمونة	قيمة الضمانات الممنوحة	عدد مناصب الشغل المنشأة
2717	290592040122 دج	184184205391 دج	84972646715 دج	80863

المصدر: إعداد الباحثين بناء على: Bulletin d'information statistique de la PME (2019), Données du 1 semestre, op.cit, P. 20.

يلاحظ من خلال الجدول أن النتائج المحققة من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت هزيلة جدا، فبعد أكثر من 15 سنة من إنشائه لم يتعدى عدد الضمانات الممنوحة سوى 2717 ملف ضمان بقيمة 84972646715 دج، حيث أن المعدل المتوسط للضمان الممنوح (الذي يعني نسبة الضمانات الممنوحة إلى قيمة القروض المضمونة) كان في حدود نسبة 46,13%، أما المعدل المتوسط للتمويل

المطلوب الذي يعني نسبة القروض المضمونة إلى القيمة أو التكلفة الإجمالية للمشاريع فقد كان في حدود نسبة 63,38%، وهو ما يعكس ندرة الأموال أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعتمدون على القروض البنكية بنسبة تفوق مساهماتهم الشخصية.

1-5-2- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME):

أنشأ صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبادرة السلطات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتضمن القانون الأساسي للصندوق، وذلك من أجل دعم إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتسهيل حصولها على الإئتمان البنكي من خلال تقديمه للضمانات اللازمة بهدف تغطية كافة المخاطر المرتبطة بقروض الإستثمارات الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (La Caisse de Garantie des Crédits d'Investissements pour les petites et moyennes entreprises, 2020).

يتولى الصندوق ضمان تعويض القروض البنكية التي تستفيد منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشرط أن توجه إلى تمويل الإستثمارات المنتجة للسلع والخدمات، وذلك من خلال تمويل استثمارات التوسع، الإنشاء وتجديد المعدات، وقد كانت حصيلة صندوق (**CGCI-PME**) كما يلي:

جدول رقم 6: حصيلة صندوق (CGCI-PME) منذ إنشائه إلى غاية 2019/06/30

عدد الضمانات الممنوحة	قيمة الضمانات الممنوحة	الوسط		الشرق		الغرب		الجنوب	
1247	78912 مليون دج	522	%41.86	426	%34.16	231	%18.52	68	%5.46

المصدر: إعداد الباحثين بناء على: Bulletin d'information statistique de la PME (2019), Données du 1 semestre, op.cit, PP. 22-23.

يبين الجدول السابق أن صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ إنشائه لم يساهم إلا بتقديم 1247 ضمان، كما أن قيمة الضمانات الممنوحة كانت ضعيفة بالنظر إلى عمر الصندوق، حيث لم تتعدى 78912 مليون دج، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى أن مبالغ القروض الممنوحة كانت من فئة القروض الأقل من 05 مليون دج، كما نلاحظ أيضا أن توزيع الضمانات حسب الجهات يأخذ بعين الإعتبار المناطق الجغرافية الأكثر حركية اقتصاديا، والتي بدورها تشجع استثمار المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أن منطقتي الوسط والشرق تمثلان الأغلبية وذلك بنسب 41,86% و34,16% على التوالي، في مقابل ذلك تمثل منطقتي الغرب والجنوب نسبة 18,52% و5,46% من إجمالي الضمانات الممنوحة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الجزائر سعت إلى تحسين ظروف حصول المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة على القروض من أجل رفع تنافسيتها، حيث اعتمدت وبشكل ملم على عدة هيئات حكومية وصناديق ضمان القروض من أجل تقديم الدعم المالي والتقني لها.

2. تقييم التجربة الجز ائرية في مجال الدعم المالي الحكومي للمشاريع المقاولاتية:

مع التحول الذي عرفته السياسة الإقتصادية في الجزائر نحو التنويع الإقتصادي، وذلك إدراكا للدور الذي تلعبه المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في توسيع قاعدة الإقتصاد الوطني، قامت الجزائر بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الإستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المشاريع، وذلك من خلال إنشاء هياكل وتطبيق برامج وسياسات اهتمت بتمويل ودعم هذه المشاريع وتأهيلها، بالإضافة إلى تغيير أساليب التسيير التقليدية للبنوك إلى أساليب أكثر حداثة، حيث تم إدخال أرقى التقنيات العلمية والعملية، وتم تطوير مستوى الخدمات المقدمة، وأيضا زيادة تنافس هيئات الدعم المالي على تخفيف إجراءات التمويل ومنح

تسهيلات أكبر للمستثمرين الجدد، مما نتج عنه ارتفاع ملحوظ في عدد المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي خلال فترة قصيرة من الزمن، إلا أن هذا الإرتفاع قدر بالضعيف مقارنة مع الأهداف المسطرة والنتائج المتوقعة منها، وأن أثرها على التنمية الإقتصادية والاجتماعية بقي محدود وغير ظاهر، وذلك راجع إلى العديد من المشاكل التي مازالت تعوق تمويل تلك المشاريع سواء كانت صادرة من داخل هيئات الدعم المالي نفسها أو من محيطها الخارجي، ولعل أبرزها ما يلي:

✓ قيام هيئات الدعم المالي الحكومي بالتركيز على تقديم الخدمات المالية (التمويل، ضمان القروض، الامتيازات الجبائية...)، وبالرغم من ذلك فهي لا تؤثر بقوة على البنوك في منح القروض للشباب وحاملي المشاريع، حيث لا تزال عمليات التمويل تخضع لنفس الآليات البيروقراطية السابقة من ضمانات ومحسوبية وغيرها؛

✓ المركزية في صنع القرار في هذه الهيئات، وهذا أدى إلى عدم استغلال العديد من الخصائص التنموية المحلية، لأن هذه السياسة لا تأخذ بعين الإعتبار الخصائص التنموية لبعض المناطق؛

✓ عدم القدرة الجيدة على توجيه استثمارات المشاريع المقاولاتية نحو الأنشطة ذات التكنولوجيا الحديثة والمنتجة للثروة، حيث نلاحظ زيادة عدد تلك المشاريع في قطاع النقل والتجارة وبعض الأنشطة غير المنتجة للثروة على حساب القطاع الصناعي والزراعي غالبا؛

✓ التركيز على الجوانب الإدارية حيث شبهت هذه الهيئات بالإدارات العمومية التي تتسم بالبيروقراطية والمحسوبية في علاقاتها مع المشاريع المقاولاتية، ذلك أن مهامها لا تتعدى غالبا إعداد وتسليم الملفات لحاملي المشاريع، بالرغم من أن من أهدافها تسهيل

الإجراءات الإدارية والمالية لحاملي المشاريع مع مختلف الهيئات والمؤسسات الفاعلة في ذلك؛

✓ عدم استجابة التمويل المقدم لذهنية ومتطلبات غالبية الشباب الجزائري المسلم الذين يطالب بقروض بدون فائدة لتمويل مشاريعه المقاولاتية، مما يحد من عدد ونوع هذه المشاريع؛

✓ عدم الإهتمام بالمرحلة الأولى (الإستقبال) لفهم ومناقشة حاملي المشاريع حول أفكارهم ومشاريعهم وتوجيههم بالشكل الصحيح نحو المشاريع المقاولاتية الجيدة والمنتجة للثروة؛

✓ ضعف خدمات المرافقة خلال وبعد الإنشاء التي تقدمها هذه الهيئات لأصحاب المشاريع المقاولاتية، مما يؤدي لاحقا إلى توقف العديد من هذه المشاريع عن النشاط؛

✓ افتقاد أغلب هيئات الدعم المالي الحكومي لأفراد متخصصين في مجال المرافقة وتأهيل المشاريع، مما يحد من فعالية المجهودات التي تقوم بها هذه الهيئات في هذا المجال؛

✓ افتقاد غالبية حاملي المشاريع المقاولاتية للروح والفكر المقاولاتي بمفهومه الحقيقي الذي يرتكز على مزيج من الإبتكار والمخاطرة والسمات القيادية.

وعليه فإن التجربة الجزائرية في مجال الدعم المالي للمشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة لا زالت في بدايتها بعد مرور أقل من عشريتين، وهناك نقص في فعاليتها، وعليه من أجل تحقيق أهدافها يجب تفعيل هيئات الدعم المالي من خلال العمل على انتهاج الأساليب العلمية في عمليات الدعم والمرافقة، وتفعيل القوانين والخطط المرسومة لضبط المناخ الإستثماري وتنمية روح المقاولة وإنشاء المشاريع.

خاتمة:

على الرغم من كافة الإجراءات التي تبنتها الجزائر لترقية المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة مثل إنشاء هيئات الدعم المالي وصناديق ضمان القروض، فقد أكدت الدراسة أنه لا تزال هذه المشاريع تواجه العديد من العراقيل التي تعيق نموها، وأهم هذه المشاكل صعوبة الحصول على التمويل الملائم بفعل نقص الضمانات وقلة الأموال الخاصة، بالإضافة أن آلية الدعم المالي المنتهجة لم تحقق نقلة نوعية في مجال التكنولوجيات الحديثة كونها لا تميز بين جودة المشاريع المقاولاتية.

وعلى ضوء ذلك، ومن أجل تطوير وتفعيل أكبر لأساليب وآليات الدعم المالي المقدمة للمشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يبقى على عاتق السلطات العمومية القيام بعدة إجراءات نذكر من بينها:

✓ ترقية وتأهيل كل الهيئات والإدارات ذات العلاقة بالمشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة من أجل تبسيط كافة الإجراءات المالية والإدارية لتطوير فكرة الإستثمار الخاص، والقضاء على الظواهر السلبية التي لا تزال تنخر جسد الإدارة الجزائرية مثل الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية، لأن كل هذه الظواهر السلبية لها تأثير فعال ومباشر على تطوير هذه المشاريع لبلوغ التنمية المنشودة؛

✓ العمل على زيادة عدد وحجم المبالغ المالية المخصصة لدعم المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة، مع ضرورة وجود حوافز مناسبة لجذب رؤوس الأموال وتوجيهها نحو الإستثمار في تلك المشاريع خصوصا على المستوى المحلي ومن أمثلة ذلك: الإعفاءات الضريبية، تخفيض الرسوم الجمركية وأسعار الفائدة على القروض، وتشجيع المهاجرين على استثمار مدخراتهم في هذه المشاريع؛

✓ ضرورة تطوير المنظومة المصرفية، وإعطاء فرص حقيقية لتشجيع روح المبادرة لدى البنوك ووكالاتها في مجال وضع الآليات المناسبة لتمويل المشاريع المقاولاتية وتقديم القروض؛

✓ حرص الأجهزة الحكومية الداعمة على التمييز بين نوعية المشاريع المقاولاتية، وكذا حسن توعية المستثمرين نحو المجالات الأكثر كفاءة، وذلك بالتركيز على المشاريع التي تساهم في نقل وخلق التكنولوجيا الحديثة، والتي تخدم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الأقاليم المختلفة والوطن ككل؛

✓ زيادة اللامركزية في اتخاذ القرار المتعلق بالدعم المالي والتأهيل بهدف تحسين ظروف حصول المشاريع المقاولاتية على القروض ورفع تنافسيتها؛

✓ ربط الدعم المالي بالدعم الإداري والتقني على اعتبار أن غالبية المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة تفتقد إلى الخبرة والتجربة الكافية في مجال التسيير والإدارة والتكنولوجيات الحديثة، فهي بحاجة إلى الرعاية والإهتمام لتحضيرها لقواعد اقتصاد السوق، وتكييف استراتيجياتها في مجال الإنتاج والتسيير والتسويق؛

✓ تأهيل العنصر البشري لأن توفر المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة على العمالة المزودة بالمعارف مسألة محورية، وهو العامل الأساسي الذي يمكن أن يوفر الميزة التنافسية لتلك المشاريع؛

✓ العمل على تدريب وتكوين مستخدمي وأعوان هيئات الدعم المالي في مختلف مراحل مرافقة المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في مبادئ دراسات الجدوى الإقتصادية وإنشاء المشاريع، الجانب الإداري والتنظيمي والتسويقي وغيرها.

قائمة المراجع:

1. بخته حداد (2008)، ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإقتصادي الجزائري: دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

2. بيانات التصريح بالإستثمار 2002-2017 حسب قطاع النشاط)تحديث أوت 2018)، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، على موقع الأنترنت:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018 تاريخ الإطلاع (2020/07/19)

3. بيانات التصريح بالإستثمار 2018 حسب نوع النشاط (تحديث فيفري 2019)، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، على موقع الأنترنت:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2018 تاريخ الإطلاع (2020/07/19)

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (1994)، العدد 44، الصادرة بتاريخ 07 جويلية.

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2001)، العدد 55، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر .

6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2004)، العدد 06، الصادرة بتاريخ 25 جانفي.

7. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقديم الصندوق، على موقع الأنترنت:

https://www.fgar.dz/portal/fr/content/pr%C3%A9sentation

تاريخ الإطلاع (2020/08/08)

8. عبد المجيد قدي وأمينة كساب (2012)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية بالجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 18 و19 أفريل.

9. كهينة جربال (2017)، المقاولة النسوية في الجزائر بين واقع الإقتصاد الريعي ورهان التمكين الإقتصادي، مجلة الباحث الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 08.

10. لطيفة قعيد وفتحي حنيش (2016)، المقاولة النسوية العربية ودورها في التنمية الإقتصادية، مجلة البديل الإقتصادي، مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب، جامعة الجلفة، العدد 05.

11. منيرة سلامي (2012)، التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة- تجربة وكالة الوساطة والضبط العقاري وتجربة الحظيرة التكنولوجية بالجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 18 و19 أفريل.

12. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: إنجازات الوكالة، على موقع الأنترنت:

https://www.angem.dz/ar/home.php (2020/07/26) تاريخ الإطلاع

13. يوسف قريشي ومنيرة سلامي (2010)، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 08.

14. Bulletin d'information statistique de la PME (2019), Données du 1 semestre, Ministère de l'industrie et des mines, N° 35, Edition novembre.

15. L'Agence national de soutien à l'emploi des jeunes, Présentaion du l'ANSEJ, On Line:

16. http://ansej.org.dz/index.php/fr/presentaion-de-l-ansej/presentaion-du-l-ansej
(Visited 23/07/2020)

17. La Caisse de Garantie des Crédits d'Investissements pour les petites et moyennes entreprises (CGCI-PME), Présentation de la CGCI-Pme , On Line:

18. http://www.cgci.dz/index.php/fr/cgci-menu/presentation-de-la-cgci
(Visited 10/08/2020)

19. Le Bas Christian (1995), Economie de l'innovation, édition Economica, Paris, France.